زخور: الإدارة تعدّ لتشغيل محطة الحاويات فور إنجاز التوسيع
نمو ضعيف لحركة مرفأ بيروت وتراجع العائدات ٥,٦٪ حتى أيلول

الفونس ديب

أظهرت النتائج التي سجلها مرفأ بيروت في الاشهر التسعة الاولى من العام الجاري تراجع عدد البواخر والسيارات وحركة الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي، والعائدات، فيما ارتفعت حركة المسافنة والمسافرين والشحن العام الذي تأثر إيجابا بارتفاع حركة المسافنة باتجاه مرافئ المنطقة. وبالنسبة لشهر ايلول فان النتائج أظهرت ارتفاع عدد البواخر والمسافرين وكذلك الحاويات والشحن العام اللذين تأثرا، بحركة المسافنة، فيما تراجعت نتائج السيارات والعائدات.

ويبقى ان التحسن الذي طرأ على حركة الحاويات بشكل عام والشحن العام، يعود بالدرجة الاولى الى حركة المسافنة التي شهدت نشاطا ملحوظا في الاشهر الماضية، فيما يظهر التراجع الحاد في حركة الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي والتي بلغت نحو ١٩ الف حاوية نمطية في ٩ اشهر يدل بوضوح على مدى تباطؤ الحركة التجارية في الاسواق اللبنانية نتيجة التجاذبات السياسية، والخضات الامنية.

وتوقع رئيس غرفة الملاحة الدولية– بيروت ايلي زخور ان تسجل حركة الحاويات في العام الجاري رقما قياسيا جديدا يزيد على مليون حاوية نمطية، وهذا يؤهل المرفأ للدخول لأول مرة في لائحة المرافئ التي تسجل هذا الرقم على المستوى العالمي.

وإذ أكد ان عملية توسيع محطة الحاويات تسير حسب المخطط، وان عملية التسليم ستتم نهاية العام ٢٠١٢، لفت الى ان ادارة المرفأ باشرت باتخاذ كل الخطوات لشراء كل التجهيزات اللازمة للمباشرة بتشغيل كامل الرصيف فور الانتهاء منه وتسليمه.

الارقام

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد انخفض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١١ بنسبة ٥،٨ في المئة الى ١٦٤٨ باخرة مقابل ١٧٥٠ باخرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٠. كما انخفض عدد السيارت التي استوردت عبر المرفأ بنسبة ٣٤،٢ في المئة الى ٤٨٣٦٩ سيارة مقارنة مع ٧٣٥٠١ سيارة حتى ايلول من العام ٢٠١٠، في حين ارتفع الشحن العام بنسبة ٢،٢ في المئة الى ٥٠٢٥ الف طن مقارنة مع ٤٩١٤ الف طن،

وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد المسافرين بنسبة ٦٧ في المئة الى ٦٩٥٧ مسافرا مقابل ٤١٦٥ مسافرا في العام ٢٠١٠. وبالنسبة لتداول الحاويات، فقد ارتفع عددها بنسبة ٥،٦ في المئة الى ٧٦٨ الفا و٣٨٢ حاوية مقابل ٧٢٧ الفاً و٨٥٤ حاوية.

أما العائدات فقد انخفضت بنسبة ٥،٦ في المئة الى ١٠٥،٤ ملايين دولار مقابل ١١١،٤ مليونا في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١٠.

وفي ايلول الماضي ارتفع عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة ١٣،٤ في المئة مقارنة مع ايلول ٢٠١٠ الى ١٩٥ باخرة مقابل ١٧٢ باخرة، فيما ارتفع الشحن العام بنسبة ٣٢،٨ في المئة الى ٥٨٣ الف طن، مقابل ٤٣٨،٨ الف طن في ايلول ٢٠١٠.

وبالنسبة لعدد السيارات، فقد انخفض بنسبة ٤٠،٤ في المئة الى ٤٢٨٠ سيارة مقابل ٧١٨٤ سيارة، في حين ارتفع عدد المسافيرن في هذا الشهر بنسبة ٦١ في المئة الى ٩٣٦ مسافرا مقابل ٥٨٠ مسافرا في ايلول ٢٠١٠.

اما الحاويات، فقد ارتفعت في ايلول الماضي بنسبة ١٣ في المئة الى ٨٩ الفا و٩٣٨ حاوية، مقابل ٧٩ الفا و٥٠٢ حاويتين كان المرفأ قد حققها في ايلول ٢٠١٠.

وانخفضت العائدات في ايلول الماضي بنسبة ١٦،٩ في المئة الى ١٢،٧ مليون دولار مقابل ١٥،٣ مليونا في ايلول ٢٠١٠.

زخور

وفي هذا الاطار، قال زخور «ان النتائج بالجيدة التي حققها المرفأ على مستوى الحاويات تبيّن تمكنه من استيعاب الانعكاسات السلبية للأزمة السياسية التي لا تزال تتخبط فيها البلاد، والأحداث الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية. كما يظهر أهمية موقع المرفأ في المنطقة، ويؤكد ان قرار بناء محطة الحاويات كان قرارا صائبا، رغم الاصوات التي كانت تشكك بموقعه الذي لا يتيح له لعب هذا الدور، نظرا لبعده من قناة السويس التي تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر».

واضاف «ان الوقائع اثبتت عكس ذلك، إذ سجل المرفأ حركة مسافنة جيدة، نظرا للمواصفات العالمية التي يتمتع بها، وأهمها عمق حوض المحطة الذي يفوق الـ ١٥،٥ مترا، ما يسمح لها باستقبال سفن الحاويات العملاقة التي تزيد حمولتها على ١٠ آلاف حاوية نمطية، اضافة الى الرافعات الجسرية العملاقة المتطورة التي تقدم افضل الخدمات واسرعها للبواخر التي تؤم المرفأ».

وتوقع زخور ان تتجاوز حركة الحاويات في العام ٢٠١١ المليون حاوية نمطية، وهذا يؤهل المرفأ للدخول لأول مرة في لائحة المرافئ التي تسجل هذا الرقم في العالم.

وعزا تراجع حركة الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي الى التباطؤ الإقتصادي وكذلك تراجع الحركة السياحية، خصوصا من الدول العربية.

واشار زخور الى ان وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي قال خلال زيارته الاخيرة الى المرفأ ان السير في مشروع توسيع محطة الحاويات يسير بحسب المخطط المحدد، ومن المتوقع ان تكون جاهزة للاستخدام نهاية ٢٠١٢.

ولفت الى ان ادارة المرفأ باشرت باتخاذ كل الخطوات لشراء كل التجهيزات اللازمة للمباشرة بتشغيل كامل الرصيف فور الانتهاء منه وتسليمه، وأوضح ان طول الرصيف يبلغ ١١٠٠ متر وهو يتطلب رافعة جسرية لكل مئة متر، ما يعني انه يحتاج الى ٥ رافعات جسرية في ظل وجود ٦ رافعات جسرية عملاقة، كما انه يحتاج الى ١٥ رافعة مساعدة، لأن كل رافعة عملاقة تحتاج الى ثلاث رافعات مساعدة.

واكد ان «تشغيل الرصيف سيرفع القدرة الاستيعابية من مليون حاوية نمطية الى مليون ونصف المليون حاوية سنويا، ما يضع حدّا نهائيا لأزمة الازدحام التي يشهدها المرفأ من حين الى آخر. كما أنه سيفعّل الدور المحوري للمرفأ في المنطقة، ما ينعكس إيجاباً على حركته وواراداته المرفئية».

وقال زخور «هناك شركات ملاحية عالمية تنتظر الانتهاء من توسيع محطة الحاويات للدخول الى المرفأ، خصوصا بعدما أكد نجاحه في تقديم أفضل الخدمات للسفن العملاقة المحملة بالحاويات برسم المسافنة»، مشيرا الى وجود ٣ شركات ملاحية طلبت التعاقد مع المرفأ لاستخدامه كمحطة لعمليات المسافنة، وهي الآن تنتظر الانتهاء من انجاز اعمال التوسيع والتطوير لابرام العقد مع الادارة.

وكان زخور قد اوضح ان التراجع الدراماتيكي لاستيراد السيارات المستعملة يعود الى توقف المصارف اللبنانية عن تحويل الاموال من لبنان الى الولايات المتحدة لدفع ثمن السيارات، بسبب الاجراءات التي اتخذتها الادارة الاميركية في هذا الاطار، بحجة ضبط عمليات تبييض الاموال.

نجدة لإقرار خطة النقل
ودفع المستحقات للسائقين

أعلن رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية في لبنان عبد الامير نجده، «اننا مع اعطاء العمال واصحاب الدخل المحدود حقوقهم كاملة بتصحيح الاجور منذ ١٩٩٦ حتى اليوم، كما يتلازم ذلك مع ضبط الاسعار، وما جرى من مفاوضات حول هذه الحقوق المتوجبة على الدولة واصحاب العمل لن تعطي اصحاب الحقوق حقوقهم».

واشار الى «ان غياب لجنة مؤشر الغلاء عن اجتماعاتها منذ ١٩٩٦، وقد انبعثت من سباتها من جديد، وعادت الى اجتماعاتها، اننا نسأل قيادة الاتحاد العمالي العام التي انسحبت من هذه الاجتماعات ما هو الدافع الى هذا الانسحاب، لان اعادة اجتماعات اللجنة سنويا ودفع المستحقات المتوجبة من تصحيح الاجور هو الحل الوحيد حتى لا يتهرب المسؤولون في الدولة واصحاب العمل من دفع ما يصدر من مؤشر الغلاء من تصحيح الاجور سنويا حتى لا تتراكم هذه الزيادة سنوات وسنوات».

واكد الوقوف الى جانب المعلمين من اجل تحقيق مطالبهم وقبض الدرجات الاربع التي اقرت ولم يقبضوها حتى الان». وايد مشروع الوزير شربل نحاس ولا سيما التأمين الصحي وتحقيقه ليصبح حلا لجميع المواطنين غير المضمونين في لبنان».

واعتبر «ان السائقين العموميين هم قوة موحدة من اجل تحقيق مطالب السائقين وذلك باقرار خطة النقل والاعفاء الجمركي ومكافحة السيارات الخصوصية والمزورة» وطالب المسؤولين في وزارة المال دفع المستحقات الى السائقين العموميين بعدما صدر القانون ١٨٢ في الجريدة الرسمية».